

حوكمة الفضاء الرقمي وجدلية السيادة : محددات وتهديدات

Governance of digital space and the dialectics of sovereignty:
determinants and threatsبن كادي حسن¹¹ جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، hassanbenkadi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2025/03/21

تاريخ النشر: 2025/04/15

ملخص: يناقش المقال الذي بين أيدينا مسألة تنظيم الفضاء الإلكتروني الرقمي، و يرصد في هذا الاطار أهم الاتجاهات والتيارات النشطة في مجال ترشيد وضبط الأنشطة السيبرانية بما يحقق ويحفظ مصالح الأطراف المساهمة فيها، كما يسلط الضوء على جدل السيادة المصاحب للطبيعة الخاصة التي تميز العالم الرقمي وما تطرحه من تهديدات ومحاذير على سيادة الدول في ظل محاولات لعولمة النماذج الرقمية والتحكم فيها، ويهدف من خلال ذلك إلى رسم حدود ووضع محددات للتعامل مع الواقع الافتراضي الجديد الذي فرض نفسه على الساحة الدولية، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التنافس والصراع الدولي المحموم وتضارب المصالح، وفي خضم المعطيات الواقعية لا يمكن بأي حال من الأحوال الاتفاق حول سياسات دولية مشتركة لتقنين وتنظيم الفضاء الرقمي مما يخلق تهديدا دائما لمفهوم السيادة الدولية .

كلمات مفتاحية: الحوكمة. الفضاء الرقمي، السيادة الرقمية.

Abstract: The article discusses the issue of regulating digital cyberspace, and in this context monitors the most important trends and active trends in the field of rationalizing and controlling cyber activities in a way that achieves and preserves the interests of the parties contributing to them. It also discusses the sovereignty controversy that accompanies the special nature that characterizes the digital world and the implications it presents. Threats and warnings to the sovereignty of states in light of attempts to globalize and control digital models.. The study came to the conclusion that competition, intense international conflict, and conflict of interests, and in the midst of realistic facts, it is in no way possible to agree on common international policies. To codify and regulate the digital space, which

creates a permanent threat to the concept of international sovereignty.

Keywords: Governance. Digital space, digital sovereignty.

المؤلف المرسل: حسن بن كادي ، hassanbenkadi@gmail.com

مقدمة:

يجمع المختصون على أن ظهور الفضاء الرقمي أدى إلى تغيير ملحوظ في مراكز ومظاهر قوة الدول، مزجاً بذلك عدداً من عناصر القوة التقليدية عن مواقعها، ومفصلاً عن مجال جديد لبلورة أشكال مبتكرة للقوة المؤثرة والفاعلة، فواقع الإنترنت الحالي لا يختلف عن كونه "صناعة" يتم التحكم فيها من أجل خلق منافع عديدة أهمها المنافع الاقتصادية، فهذه شركات خاصة لتسجيل النطاقات، وأخرى لمزودي خدمة الإنترنت، وثالثة متخصصة في مجال الاتصالات وتوفير البنية التحتية، ومتخصصون في تطوير البرمجيات، وشركات تهتم بمحتوى الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وقضايا الخصوصية وحماية المعلومات والبيانات... كما يتسم الإنترنت أيضاً "باللامركزية" ذلك أن مالكيه متعددون الأطراف والمراكز، وتعتمد أجزاء كثيرة منه على العمل الطوعي، كما تعدد الأطراف المعنية بشبكة الإنترنت سواء الحكومات، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية وغيرها، مع وجود جماعات غير ممثلة أو أقل تمثيلاً، وفي خضم التعقيد والتشابك سالف الذكر، تتحدث الأرقام الصادرة من مؤسسات متخصصة عن زيادة مطردة بحجم سوق الأمن السيبراني الدفاعي عالمياً الآخذة في النمو، حيث تعمل العديد من الدول والشركات الكبرى على تعزيز قدراتها في مجال الأمن السيبراني الدفاعي للحفاظ على أمان البيانات والأنظمة الحيوية، وبناء على ذلك ظهرت محاولات عديدة للوصول لاتفاق عام من خلال المؤتمرات الدولية أو الجماعية لتنظيم و"حوكمة" الفضاء الإلكتروني الرقمي الآخذ في الاتساع والتوسع بما يحقق ويضمن ويحمي مصالح جميع الأطراف والفواعل، ذلك أن الفضاء السيبراني أعطى مفهوماً جديداً للزمان والمكان، يتمدد ويتطور بشكل سريع ومعقد وربما يتجاوز ويخترق - في كثير من الأحيان - في بنيته وعناصره - الحدود التي تمتد عليها شبكة الإنترنت بما يدعو إلى إعادة النظر في المفهوم التقليدي للسيادة، وفي هذا الصدد تناقش هذه الورقة البحثية تنظيم الفضاء الإلكتروني الرقمي وجدل السيادة المصاحب له، وتهدف من خلال ذلك إلى رسم

حدود ومحددات السيادة في زمن الفضاء المفتوح، والكشف عن أهم التهديدات غير التقليدية المصاحبة للتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعليه نطرح الاشكالية التالية:

هل يمكن ضبط وترشيد الفضاء الإلكتروني الرقمي بما يسمح باحترام سيادة الدول ؟

ولمعالجة هذه الاشكالية نفترض فرضيتين نسعى للتحقق من مدى صوابيتهما :

- يمكن التوصل لاتفاق دولي من شأنه تنظيم وترشيد الفضاء الإلكتروني الرقمي، ليكون بمثابة قانون دولي يتم فرضه على جميع مكونات ومستعملي هذا الفضاء بما يحقق السيادة بمفهومها الرقمي.

- في ظل التنافس والصراع الدولي المحموم وتضارب المصالح، وفي ظل المعطيات الواقعية لا يمكن بأي حال من الأحوال الاتفاق حول سياسات مشتركة لتقنين وتنظيم الفضاء الرقمي مما يخلق تهديدا دائما لمفهوم السيادة الدولية .

ولتحليل الاشكالية المطروحة واختبار الفرضيات والاجابة على التساؤلات رسمنا **خطة** تتألف من العناصر التالية :

- أولا : الفضاء الرقمي المشمول بالحوكمة .
- ثانيا : أهم المبادرات في اطار حوكمة الفضاء الرقمي .
- ثالثا : محددات وحدود السيادة الرقمية .
- رابعا : محاذير وتهديدات السيادة في ظل عولمة النماذج الرقمية .

أولا: الفضاء الرقمي المشمول بالحوكمة :

مع تنوع الاستخدامات التلقائية والعفوية للمفردات والمفاهيم المعتمدة في المجال السيبراني، من المهم توضيح بداية أن مصطلح "الفضاء السيبراني" أو "الفضاء الإلكتروني" أو "الفضاء الرقمي" Digital (Space) أو الفضاء الافتراضي كلها عبارات واصطلاحات تستعمل للإشارة إلى معانٍ متقاربة، وبناء على ذلك سيتم تبنيها في هذا البحث كمرادفات حسما مادة الجدل، ذلك أن أساس الفضاء الإلكتروني هو الإنترنت باعتباره شبكة اتصال ونقل عالمية ومتاحة لجميع مستخدميها، ويمكن تطعيمها وتلقيحها وتوسيعها بأي عدد من شبكات البيانات الإضافية . فالفضاء الرقمي هو جميع ما يتم معالجته والتعامل

معه، وما يدور في فلك الشبكة العنكبوتية، ويتضمن ذلك متصفحات الويب الذي من خلاله يمكن الولوج إلى مختلف المواقع، كما يحتوي إضافة إلى ذلك مختلف المنصات الرقمية، وشبكات التواصل الاجتماعي، وهو أيضا التواصل الساري بشكل دائم بين المستخدمين والفاعلين على مستوى شبكة الإنترنت، مما يستلزم التزامية¹، ويستثنى مما ذكرنا أنظمة تكنولوجيا المعلومات المعزولة فهي لا تعتبر جزءًا من ذلك الفضاء.

وبتفصيل أعمق تشير كل التفسيرات والشروحات المختلفة للفضاء السيبراني إلى جملة من التعريفات الأكثر تقنية حيث نجد الجانب الفني لنطاق تعريفات الفضاء الإلكتروني بارز في الوثائق الدفاعية لمختلف البلدان، وعند معابنتها، يتضح بجلاء عناية تلك الدول بالفضاء الإلكتروني. وتثبت التفسير المقدمة من وكالات ومؤسسات الدفاع حول العالم اعترافها بالفضاء السيبراني باعتباره مجالا استراتيجيا خامسا².

وتعتبر بعض الدراسات والبحوث الأكاديمية الفضاء الإلكتروني مجالا حيويا أنشئ باستخدام طبقات مادية وإلكترونية. وتحتوي هذه الطبقات أبعادا تقنية وأبعادا نظرية تخص الفضاء السيبراني، حيث ينظر إليه من كونه مجالا يتجاوز المجالات الطبيعية التقليدية، إذ ينطلق من طبقة الأجهزة، وهي مجموعة من الأجهزة المادية القادرة على دعم الطبقة الافتراضية من البرامج والتطبيقات والمعلومات (البرمجيات)، والتي بدورها يتم استخدامها والتلاعب بها من قبل الطبقة المعرفية للمستخدمين، والتي تسمى "البرامج البشرية". ويؤكد هذا المنهج المفهوم القائل بأن الفضاء الإلكتروني يتشكل من خلال الآثار والتجارب التي يحدثها المستخدمون. حيث أن وجود طبقة البرامج البشرية يجعل الفضاء الإلكتروني اجتماعيا بامتياز ويجوله إلى مساحة علاقات اجتماعية، وبالتالي، مساحة قوة³.

فالْحاصل أن الطبقة المادية (الأجهزة) تمثل أساس الفضاء الإلكتروني، والطبقة الثانية هي نحوية، وتتكون من التعليمات والأوامر الصادرة للأجهزة من قبل المطورين للامتنال لبرمجتهم والتواصل مع بعضهم البعض. وأخيرا تأتي الطبقة الدلالية، التي تمثل المعلومات المختواة في الأجهزة. فالفضاء السيبراني، مجال مصطنع وفريد من نوعه، والعامل الرئيسي الذي يميزه هو أنه تم تطويره في الأصل من خلال الاستخدام البشري لشبكات الكمبيوتر. ويمكن تعريفه بأنه: "مجال عالمي ضمن بيئة المعلومات، يتم تأطير طابعه المميز والفريد من خلال استخدام الإلكترونيات والطيف الكهرومغناطيسي لإنشاء المعلومات وتخزينها وتعديلها وتبادلها واستغلالها عبر شبكات مترابطة باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات"⁴.

ولقد تبني غالبية المشتغلين بموضوع حوكمة الفضاء الرقمي التعريف الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات التابع لمنظمة الأمم المتحدة، والذي يشير لمفهوم حوكمة الإنترنت على أنها "قيام الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كلٌ حسب دوره، بوضع وتطبيق مبادئ ومعايير وقواعد وإجراءات لصنع القرار وبرامج مشتركة تشكل مسار تطور واستخدام الإنترنت، وتجمع ما بين الجوانب التنظيمية التقنية وبين المضمون أو محتوى الإنترنت من معلومات وبيانات"⁵. وعرفها بعضهم - أي حوكمة الإنترنت - بأنها إدارة تصميم التقنيات التي تبقى الإنترنت عاملة وتنفيذ السياسات المختلفة حول هذه التقنيات⁶ وربما أشارت التعريفات اللاحقة إلى عناصر أو مبادئ حوكمة الإنترنت التالية: حرية التعبير، وحرية التجمع الإلكتروني من خلال مواقع التواصل ومنصات أخرى، الحق في الخصوصية، حرية انسياب وتدفق المعلومة وحق الوصول إليها، حق الجميع في الإنترنت، احترام التنوع (ثقافي، إثني، عرقي، لغوي..)، ضمان أمن واستقرار ومرونة الإنترنت⁷.

ثانياً: أهم المبادرات في اطار حوكمة الفضاء الرقمي

ما من شك أن تعددية أصحاب المصالح هي الملمح الرئيسي لحوكمة الإنترنت، وأصحاب المصالح هم الفاعلون الأساسيون المشار إليهم سابقاً في التعريف وهم: الحكومات، خاصة حكومات الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؛ و القطاع الخاص مع تفاوت غير متماثل في تشكل خبرة المستخدمين ومستقبل تطور الإنترنت؛ والمجتمع المدني الذي برغم جهوده لا يملك النفوذ الكافي في تحديد أجندة هيئات حوكمة الإنترنت؛ وأخيراً المنظمات الدولية أين تفرض الحكومات ضغوطاً غير متساوية مستغلة مبدأ الصوت الواحد لكل عضو داخل المنظمة الدولية، وفي حين أن المستخدمين هم بالتأكيد من أصحاب المصلحة إلا أنهم أبعد ما يكون - رغم حجمهم - عن اعتبارهم فاعلاً حقيقياً.

ويمكن تقسيم المبادرات التي ظهرت من أجل حوكمة الفضاء الرقمي إلى ثلاث تيارات رئيسية: تيار يرمي لمضاعفة سطوة الحكومات الوطنية، وآخر يسعى لإنشاء وتشكيل إدارة مركزية لشبكة الإنترنت متمثلة في هيئة أو سلطة عليا تشبه وتمثل الهيئات الدولية كالأمم المتحدة، وثالث يرفض تماماً السيطرة على الإنترنت ويطالب بإنترنت حر ومفتوح.

تأسس على ذلك وعلى الصعيد الدولي ظهرت العديد من المبادرات للنظر في مستقبل الإنترنت⁸، فقد تأسست مجموعة عمل من جنوب أفريقيا والهند إضافة إلى البرازيل واقترحت تشكيل هيئة مناسبة ضمن منظومة الأمم المتحدة تعمل على صياغة وتنسيق وتطوير السياسات العامة للقطاع الرقمي وبالإنترنت على

المستوى الدولي، تتشابك وتندمج في اطارها كل الهيئات المسؤولة عن العمليات التقنية والتشغيلية لشبكة الإنترنت، وتقوم الهيئة المقترحة بالإشراف على عملها بنفسها. وقدمت الهند اقتراح للجمعية العمومية للأمم المتحدة بإنشاء ما يُعرف بلجنة السياسات المتصلة بالإنترنت (ICRP)، على أن تتكون هذه اللجنة مشكلة من خمسين عضواً من مختلف الدول ويتم الاختيار والانتقاء بناء على مراعاة التمثيل الجغرافي وأن تكون هذه الدول على قدم المساواة، ويتم إشراك بعض الأطراف المعنية من المجتمع المدني والقطاع الخاص ومن المجتمع التقني والأكاديمي، على أن يكون رأيهم استشارياً وبالتالي الهيمنة في هذا المقترح تكون للحكومات، وفي النهاية تقوم اللجنة بتقديم توصياتها للجمعية العمومية للأمم المتحدة للنظر فيها.

كما تقدمت كل من روسيا والصين إضافة إلى طاجيكستان وباكستان إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 2011 باقتراح "مدونة السلوك الدولية لأمن المعلومات" International Code of Conduct for Information Security ، لا لأجل إنشاء هيئة جديدة ولكن من أجل اقتراح إجراءات وعمليات وترتيبات مستحدثة في مجال حوكمة الإنترنت، ويقوم الاقتراح على أن تنظم الأمم المتحدة عملية الإدارة الدولية للإنترنت وتسهر على ضمان عملية التوزيع العادل للموارد، وأن تعطى الأولوية للقضايا المتعلقة بالأمن السيبراني، واقترحت المدونة في ذات الاطار اثنا عشر نقطة تقوم على أساس الحاجة إلى منع استخدام تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات في أهداف تنافي مع مبدأ الاستقرار والأمن الدولي وسلامة وحداته، والتأكيد على سيادة الدول، ومنع ما يهدد السلم الاجتماعي وبالتالي يسمح بالرقابة على الإنترنت والمحتويات الإلكترونية.

هذان المقترحتان يعكسان التوجه من أجل زيادة سيطرة الحكومات، وعدم الاعتراف بنظام مشاركة بقية الأطراف المعنية سواء الشركات أو الهيئات غير الحكومية أو الأفراد، ويمثل هذا الاتجاه **التيار الأول** في مجال حوكمة الإنترنت. وهو تيار حاول زيادة سلطة الحكومات على الإنترنت وتحويل الإنترنت لما يشبه الشبكة المحلية عن طريق سيطرة كل دولة على مجالها الداخلي تحت دعاوي حماية الأطفال أو حماية الأمن القومي، والسيادة الوطنية، ويدعم هذا التيار محاولات كثير من الدول السيطرة على أنواع المعلومات والبيانات التي تتدفق عبر الشبكة بحجة أن الإنترنت مورد داخلي يقع تحت مفهوم السيادة التقليدي.

التيار الثاني في مجال حوكمة الإنترنت والذي يدعم فكرة السيطرة من خلال هيئة عالمية تعمل كسلطة عليا، وظهر ذلك الاتجاه في المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (WCIT)، الذي عُقد في دبي ديسمبر

2012، فيما يتعلق باقتراح توسيع دور الاتحاد الدولي للاتصالات (IUT) ليشمل التعامل مع الهيئات الأخرى وأن يعمل الاتحاد كسلطة لتنظيم الإنترنت، لكن أصرت العديد من الدول من بينهم الصين وروسيا وإيران وباكستان والمملكة العربية السعودية على زيادة سيطرة الحكومات وتمديد مفهوم السيادة ليشمل الفضاء الإلكتروني، وإعادة النظر في الميثاق المنشئ للاتحاد عام 1988 بهدف زيادة السلطات الخاصة بالتحكم في قضايا أمن الشبكات ومراقبة "السخام"، ولكن في المقابل عارضت العديد من الدول هذا المقترح وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وأكدوا على أهمية المحافظة على طبيعة الشبكة خارج أي تأطير.

التيار الثالث والأخير في مجال حوكمة الإنترنت يرفض التدخل في عمل الإنترنت بحجة التنظيم والإدارة ويرى هذا التيار بأن اللامركزية والانفتاح هما سمة الإنترنت منذ نشأته ومواصفاته الجذ معقدة تحول دون إخضاعها لجهة ما أو مؤسسة أو حكومة أو هيئة أو منظمة واحدة. ثم إن التحديات التي تواجهها الشبكة اليوم تعود لمحاولة الكثير من الحكومات الهيمنة على مختلف أشكال المعلومات والبيانات التي تتدفق عبر هذه الشبكة. ويؤكد هذا الاتجاه على أن من أهم المعوقات في وجه الفضاء الإلكتروني مسألة الحجب فلقد غدت حرية الإنترنت على المحك مع تكرار حالات حجب العديد من المواقع ومحاولات تغيير طبيعة الإنترنت، كالذي قامت به إيران من حجب كلا من موقع التدوينات القصيرة "تويتر" وموقع "اليوتيوب" وفرضت على مستخدمي الإنترنت نظام جديد منشأ ومراقب من قبل السلطات الإيرانية، وفي عام 2020 أعلنت روسيا "القائمة السوداء" لحجب عدد من المواقع بدعوى تقييد الوصول للمواقع التي تحث على الانتحار أو الاستخدام غير المشروع للمخدرات ومختلف الجرائم، ولكن الذي حدث أن القائمة تضمنت مواقع أخرى ذات العلاقة بالمجالات السياسية والاجتماعية. وقامت تركيا في عامي 2007 و2010 بغلق موقع التدوينات القصيرة، كما طالبت محكمة في باريس موقع "تويتر" بتحييد التغريدات المعادية للسامية وضمان وجود آلية لتحديد ما يعرف بـ "المحتوى غير القانوني"، وأوقفت بريطانيا خدمة "البلاك بيري" خلال الاحتجاجات التي شهدتها عام 2011، وفي نفس السياق قامت البرازيل باعتقال المدير التنفيذي لشركة "جوجل" عندما رفضت الشركة منع فيديو ينتقد أحد مرشحي الانتخابات البلدية، والهند طالبت كل من مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" و"تويتر" وموقع "جوجل" بفرض رقابة على التدوينات الخاصة بازدراء الأديان، وفي تايلاند يوجد قوانين تجرم إهانة الذات الملكية. بالإضافة إلى عمليات التجسس التي

قامت بها العديد من الحكومات مثل وكالة الأمن القومي الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومركز الاتصالات الحكومية في بريطانيا.

ومن أبرز التحركات والمبادرات التي تدعم حرية الإنترنت هو "إعلان حرية الإنترنت" ⁹ Declaration of Internet Freedom الذي يدعم خمس مبادئ أساسية:

- دعم إمكانية الوصول للإنترنت بصورة سهلة وسريعة مع منع الرقابة على الشبكة .
- إنترنت مفتوح المصدر يؤمن الحرية في التواصل والتعبير عن الآراء وتبادل المعلومات ويدعم الابتكار والتطوير، أي رفع الحواجز والقيود والعراقيل على عمليات الابتكار والتطوير.
- مشاركة التكنولوجيات الجديدة والاستفادة منها قدر الامكان خاصة لذوي الشأن.
- حماية الخصوصية وإعطاء الحق للأفراد للتحكم في كيفية استخدام بياناتهم وأجهزتهم.

وعلى صعيد الأطر الإقليمية والقارية توجد منظمات دولية حكومية وعالمية ترى أن نموذج مشاركة أصحاب المصالح هو النموذج الأمثل لإدارة الإنترنت. فعلى سبيل المثال مرر "مجلس الاتحاد الأوروبي" إعلان "حوكمة الإنترنت" Internet Governance Declaration في سبتمبر 2011، والذي وُضع بمشاركة الأطراف المعنية بهذا المجال سواء كانوا أعضاء في المجلس الأوروبي أو غير أعضاء، وبمشاركة لجان الأعمال، واللجان التقنية ولجنة الخبراء، ونشطاء من المجتمع المدني. وتدور المبادئ العشر في الإعلان حول لامركزية نظام إدارة الإنترنت. وأكد المجلس الاستشاري الخاص بمجتمع المعلومات والمجتمع المدني التابع لـ "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" على أن ما شهدته شبكة الإنترنت من رقي وتطور خلال العقدين الأخيرين حدث ولا وجود لتنظيم دولي لمراقبته، وأن الدعوة لوجود مثل هذا التنظيم سوف يهدد بتقييد عملية التطور السريع والمستمر للإنترنت. وأكد ذات المجلس على ضرورة دعم سياسة الحوار بمشاركة الأطراف المعنية لغرض وضع السياسات الخاصة بالإنترنت على أسس من الشفافية والمساءلة، والعمل على إرساء "مدونات لقواعد السلوك" codes of conduct مدعومة بآليات مساءلة فعالة. كما صاغت "رابطة الاتصالات التقدمية" (APC) ميثاق حقوق الإنترنت كنتاج لورش عمل من دول القارة الإفريقية والأمريكية بالاعتماد على رؤية مفادها ضرورة إدارة الإنترنت بأسلوب ديمقراطي متعدد الأطراف.

وقد عزز كشف إدوارد سنودن عام 2013 لبرنامج المراقبة التابع لوكالة الأمن القومي الأمريكي (NSA) من النقاشات بشأن خصوصية المستخدمين على شبكة الإنترنت وشفافية البرامج الحكومية

10. وقانونيتها¹⁰. وهذا ما دعا المجتمعين من أصحاب المصالح في البرازيل سنة 2014 يؤكدون على ألا مستقبل لفضاء رقمي يخدم الانسانية (Net Mondial) دون الأخذ بمبادئ الحوكمة التي تضمن حرية الرأي والتعبير، واحترام الخصوصية، وانسياب المعلومة والوصول إليها، وكذا حق التجمع الالكتروني وتقدير الاختلافات الثقافية واللغوية، وحق الجميع في إنترنت، مرن ومستمر.

ومع احتدام النقاشات والجدل سالف الذكر، ومحاوله لحسمه، وإصلاح الوضع القائم ظهر فريق يرى أن السمات التي تحدد عملية إدارة الإنترنت صحيحة ولكنها تحتاج لمزيد من التطوير، وهو الرأي الذي تبنته بعض جماعات المجتمع المدني وأخذت تدعو إلى تطوير النظام الحالي بزيادة مشاركة أصحاب المصالح المختلفة، وتوسيع دوائر اتخاذ القرار والدعوة لتطوير "منتدى حوكمة الإنترنت"¹¹، وأن تمنح له سلطة التواصل مع الأطراف المعنية عبر الحدود، والعمل على زيادة مشاركة الدول النامية وتقديم يد العون لها فيما يخص عمليات حوكمة الإنترنت، وبالتالي دعت هذه الجمعيات إلى إعادة تشكيل أهداف المنتدى، وتطوير طريقة عمل لجانه والدفع نحو عمليات المشاورات المفتوحة، وكذا السعي لتوفير التمويل اللازم بشكل مستمر، ومد جسور التواصل والتنسيق بين المنتدى وكافة الكيانات الأخرى المهتمة والمعنية بحوكمة الإنترنت لغرض تنسيق العمل وبلورة أهداف مشتركة وتحقيق منافع متبادلة، أو إنشاء مؤسسات وترتيبات جديدة لتوزيع سلطة إدارة الإنترنت وتمكين مختلف الأفراد والفواعل بصيغ مختلفة من المشاركة الإيجابية في ذلك.

• ثالثاً : محددات وحدود السيادة الرقمية :

نتيجة للطبيعة الخاصة لشبكة الإنترنت، يتسم الإطار التنظيمي لها باللامركزية، إذ تعبر عن نموذج يتعدد فيه أصحاب المصلحة multi stakeholders، ويجمع ما بين الحكومات الوطنية وبين الشركات العاملة في مجال تنظيم الشبكات، وتقديم خدمات الإنترنت، وتسجيل أسماء النطاقات Domain names ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.

وتتجسد تعددية حوكمة الإنترنت والإطار التنظيمي اللامركزي لها في مؤسستين رئيسيتين¹²؛ تتمثل المؤسسة الأولى في "هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المتخصصة" أو ICANN، والمتخصصة بالمسائل التقنية في تنظيم الإنترنت وإدارة ما يعرف بنظام أسماء النطاقات. أما الجهة الثانية فتتمثل في منتدى حوكمة الإنترنت IGF، والذي تم إنشاؤه عام 2006، ليصبح فضاء للنقاش لتبادل الآراء والتشاور بين كافة

الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة في مجال إدارة وتنظيم الإنترنت عبر عقد مؤتمر سنوي لذلك الغرض ولكنما دون مخرجات تحمل طابع الالتزام، وإنما توصيات ودعوات مسؤولة لصناع القرار.

وبالعودة إلى موضوع السيادة فيمكن القول أن التركيز الواقعي على الدولة باعتبارها الفاعل الرسمي الدولي الوحيد، لما تحتكره من سلطات، صار يواجه تحدياً في الفضاء السيبراني عند النظر في الآثار الضارة التي يمكن أن يولدها الأفراد، سواء لأغراض سياسية أو أيديولوجية أو إجرامية، وهذا يجسد كيف يمكن للجهات الفاعلة غير الرسمية وكذا الأفراد أن تتسبب في إلحاق الضرر بأصحاب السلطة التقليديين¹³.

ولقد كان لفضيحة التجسس التي قامت بها الو.م.أ سنة 2013 على ملايين الأشخاص على مستوى العالم، بما فيهم من رؤساء دول صديقة وأخرى حليفة، جدلاً واسعاً حول مستقبل حوكمة الإنترنت؛ إذ أدت هذه الفضيحة إلى خفض مستوى الثقة في دور الولايات المتحدة في حماية حرية الإنترنت وخصوصية مستخدميها، وكادت أن تعصف بشرعية "الأيكان" كمؤسسة رائدة في مجال حوكمة الشبكة العنكبوتية، وانتقل الشك في المصادقية إلى باقي المؤسسات ذات الصلة. كما أدى ذلك إلى ارتفاع الأصوات المناهضة بإنهاء سيطرة الولايات المتحدة على الأيكان، وإعادة النظر في القواعد والأسس الحالية والقوانين النازمة لإدارة كل ما يتعلق بالإنترنت¹⁴.

ومن جهة أخرى عبر عدد من الدول عن امتعاضهم من تعددية الأطراف التي يركز عليها نموذج الحوكمة القائم حالياً والذي يعتمد مبدأ المساواة بين الجميع سواء كانوا حكومات رسمية أو فواعل غير رسمية، والذي يفضي إلى تساوي أصوات الجميع أثناء التصويت على القرارات مهما كان حجم الدولة وتأثيرها فإن صوتها يساوي صوت منظمة أو هيئة غير رسمية، بل وتلزم الدول على التفاوض والتشاور بينها وبين مختلف الفاعلين من غير الدول، والمساهمة معهم في سلطة اتخاذ القرارات في كل ما يخص تنظيم الإنترنت. إن هذا الوضع أدى إلى امتعاض الكثير من الدول والتي دعت إلى البحث عن صيغة تعلي شأن السيادة الوطنية من جهة، وتعطي قيمة أكبر للدولة على صعيد المنتظم الدولي.

وفي المقابل، تخوف البعض من انعكاسات حدة التنافس بين القوى الكبرى للسيطرة على أطر حوكمة الإنترنت، ذلك أن الصين وروسيا مثلاً سوف يسعيان لمأ الفراغ الذي قد تتركه الولايات المتحدة في حال انسحابها من "هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المتخصصة" كما هددت بذلك سابقاً، وحتى تحويل ونقل أطر حوكمة الإنترنت إلى الأمم المتحدة، لن يمنعهما من بسط سيطرتهما على القواعد المنظمة للإنترنت بما

قد يتعارض مع اعتبارات حقوق الإنسان، فهذا الفريق يرى أنه ورغم الانتقادات الموجهة للو.م.أ بفعل فضائح وتسريبات التجسس المتكررة إلا أن هذه الأخيرة كانت هي الضامن لحرية الإنترنت والحائل دون فرض قيود عليه من خلال "الأيكان"، فضلا عما تفرضه من آليات للمحاسبة والمساءلة لكل ما يتعلق بأنشطتها. فوجود عائق السيطرة الأمريكية، يحول دون التمكين للسياسات التي من شأنها تحقيق مصالح كل من روسيا والصين في فرض الرقابة على الشبكة، والسياسات التي تزيد من اضعاف وتهميش أصحاب المصالح من غير الدول.

ويظهر عامل آخر يدفع عدد من الدول إلى مواجهة الأطراف الفاعلة غير الرسمية، ولعله انخراط العديد من هذه الفواعل في تأييد وتنفيذ الأجندة الخارجية للو.م.أ وحفظ مصالحها، باعتبار موقف هذه الأخيرة الداعم والمؤيد لها في كل ما يخص إدارة وتنظيم الفضاء الرقمي. وهم بذلك يتشاركون ويتقاطعون في الرأي والاتجاه مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه يتعارض موقفهم مع مواقف دول كروسيا والصين مثلاً. ونتج عن ذلك تحالف الصين مع وروسيا، بالتعاون مع دول أخرى كالبرازيل والهند وجنوب أفريقيا، من أجل تحويل بعض ميكانيزمات إدارة الإنترنت من المؤسسات القائمة إلى الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة، وتوسيع اللوائح الخاصة بعمله، فيما يطلق عليه "لوائح الاتصالات الدولية ITRS"، بحيث تشمل بعض الجوانب التي تشرف عليها حالياً هيئة الـ "أيكان".

وفي نفس الاتجاه فإن تفويض الاتحاد الدولي للاتصالات بصلاحيات أوسع في إدارة وحوكمة الانترنت قد يعزز سيادة الدول وبسط نفوذها داخليا ورعاية مصالحها على مستوى الهيئة الدولية في مواجهة الطرف الآخر، وهو الخيار الذي تدعمه روسيا والصين، ذلك لسبب بسيط كون الاتحاد مؤسسة حكومية بالأساس لا يتوفر فيها حق التصويت أو اقتراح لوائح أو تعديلات إلا لممثلي السلطات الرسمية للدول، أما حق الحضور بصفة ملاح فهو متوفر للجهات غير رسمية المنظمات غير الحكومية، وعلى الرغم من أن هذه الغاية لم تتحقق بعد، فإن هذه المجموعة من الدول لا تكف عن المطالبة في كافة المشاورات والمؤتمرات المتعلقة بحوكمة الإنترنت بأن يكون للأمم المتحدة دور محوري في إدارة الإنترنت، والدفع نحو تعزيز دور الدولة.

أما عن المسائل المثارة للنقاش عادة وترسم حدودا للحكومة الرقمية فنجد في مقدمتها مسألة حماية البيانات وضوابطها وضمان الخصوصية، ونجد كذلك النقاش حول وسائل وطرق حماية الأنظمة الرقمية والشبكات من مختلف الهجمات (الأمن السيبراني)، ثم تأتي إشكالية الحقوق الفردية في الفضاء الرقمي أو

ما يعرف "بالخصوصية الرقمية" وما تستلزمه من رقابة على المحتوى وتقييد غير المناسب والضار منه، وأخيرا الحقوق الرقمية كحق النشر والملكية الفكرية .

رابعا : محاذير وتهديدات السيادة في ظل عولمة النماذج الرقمية

مع ارتفاع مستوى التعقيد التقني والتوسع المستمر والمتنامي لشبكة الانترنت يتعاظم معها الخلاف الدولي بخصوص مسائل الحوكمة والسيادة الرقمية ومحدداتها، ويأتي في مقدمتها قضية "الأمن السيبراني" بما في ذلك مكافحة الجريمة والإرهاب وحرب القرصنة، واقتصاد الإنترنت والاتفاقات التجارية والمالية، وقضايا حقوق الإنسان، والتكنولوجيا المعقدة كالحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء¹⁵ ... وغيرها.

إحدى الإشكاليات الرئيسية في مسألة "السيادة السيبرانية" إشكالية تدخل الحكومات للسيطرة على الفضاء الإلكتروني، خاصة في النظم التسلطية؛ فإمام تزايد عدد المستخدمين لوسائل التكنولوجيا الحديثة للتواصل، وتعاظم دورها في مختلف المجتمعات، بشكل يتجاوز وسائل الرقابة التقليدية التي اعتمدتها الأنظمة التسلطية لفترات طويلة للتحكم في تدفق المعلومات، بما لا يهدد مصالحها ومواقعها، لجأت هذه الأنظمة إلى التدخل في الفضاء الإلكتروني من أجل السيطرة عليه تحت مبررات متعددة، لا تكون في كثير من الأحيان قانونية.

في هذا الإطار يستعرض عدد من الخبراء جملة من آليات التحكم، يمكن تقسيمها إلى آليات على المستوى الوطني، وأخرى على المستوى الدولي¹⁶ .

فعلى المستوى الأول، تتمثل هذه الآليات، في ما يلي :

* إجراءات قانونية : مثل اقرار تشريعات تأطر وتنظم الفضاء السيبراني بغرض حماية حقوق النشر، وتجريم عمليات القذف والتشهير ، إلا أنه على الصعيد الممارساتي ، لاسيما في الدول التسلطية، تم توظيف القيود القانونية لتسويق إجراءات الرقابة على الإنترنت، وتقييد النشر، وحظر بعض المواقع، والتلاعب بالمعلومات، والروابط المتعارضة مع سياساتها وأيديولوجيتها وما تظنه مهددا لاستقرارها.

* تكفل الشركات الخاصة بمهمة الرقابة : ذلك أن الشركات الخاصة هي المختصة بإدارة الفضاء السيبراني، والممارسات في دول توصف بالتسلطية كبعض الدول العربية والصين أكدت تنسيقا وتواطؤا بينها وبين تلك الشركات ؛ تواطؤ يتخذ في كثير من الأحيان صورا غير قانونية، حيث تعهد وتكلف الشركات الخاصة بمهمة الرقابة والرصد للفضاء السيبراني.

* طلبات غير رسمية : وهي التي تتقدم بها الجهات الرسمية في الدول إلى الجهات المزودة لخدمة الإنترنت، بغرض التحفظ على المحتويات الضارة والمزعجة أو طلب حجب طائفة من المعلومات بحجة كونها تشكل تهديدا للأمن الداخلي، أو إثارتها لنعرات إثنية أو صراعات تزعزع النسيج الثقافي و الهوياتي، وشمل ذلك الطلبات المقدمة إلى الشركات المكلفة بإدارة البنية التحتية، وشركات الهاتف النقال.

* حجب المواقع والحسابات في الأزمنة الحساسة : ففي فترة المنافسات الانتخابية والحراك الشعبي، والاحتجاجات المختلفة والاضطرابات، يصبح تعطيل أو مهاجمة المحتويات الرقمية والمعلومات ذا أهمية عالية للسلطة للتأثير في المخرجات السياسية، لاسيما في العالم النامي، حيث البنى التحتية المعلوماتية ضعيفة وهشة ويسيرة التعطيل.

* القرصنة تحت مسمى "الحس الوطني" : ويقوم بها الأفراد (ما يعرف بالذباب الإلكتروني سواء كانوا مأجورين أو بدوافع تلقائية ذاتية) الذين يحوزون مهارات فنية في المجال الإلكتروني والمنتسبون إلى دول معينة ضد الانتقادات الموجهة لحكوماتهم وإن كانت فاقدة للمشروعية وللشرعية¹⁷.

* التجسس الموجه والهجمات السيبرانية : وهي أساليب مكملة للعنصر السابق أين تركز جهود معتبرة للتجسس الموجه من طرف الأجهزة الاستخباراتية.

* رفع تكاليف تأمين وصيانة المجتمعات الإلكترونية الرسمية وغير الرسمية : وهذا من خلال اضطراب المواقع المستهدفة إلى صرف تكاليف إضافية لتأمين خدماتها ضد الهجمات الفيروسية، وكذا من خلال الاستعانة بمستخدمين للدفاع عن الحكومات التسلطية، علما أن تنامي وسائل التحكم لا تقتصر على مراقبة ما نقوم به ونحن متصلون بالإنترنت بل تكون حتى عندما لا نكون متصلين به، وهذا ما يعرف بسيادة "التسلطية عبر الشبكات".

* تأمين الفضاء الإلكتروني : وذلك نتيجة تنامي نزعة "السيادة المعلوماتية" والتي تعني المزيد من الاستقلالية والتحرر وعدم التبعية الاقتصادية إلى مزودي الخدمات الرقمية الأجانب، وذلك بتشجيع المشروعات الوطنية واحداث محركات بحث خاصة وأنظمة بريد إلكترونية وطنية وهذا التوجه تبنته دول عدة كروسيا والصين وتركيا .

أما الآليات الدولية للتحكم في الفضاء، فتتقسم بدورها إلى آليات و ديناميات رسمية، وأخرى غير رسمية؛ تتمثل الرسمية منها في ما يلي¹⁸ :

-المنتديات الدولية: وتعتبر المؤسسات الرئيسية لحوكمة الإنترنت، وأبرز الهيئات النشطة في مجال النفوذ داخل المجال الإلكتروني، ف "المؤسسة الدولية للأسماء والأرقام المخصصة"، و "الاتحاد الدولي للاتصالات" و"منتدى حوكمة الإنترنت" تعد عناوين بارزة بفعل العقود والشراكات التي تبرمها مع دول عدة، وكذا من خلال ما تقدمه من دعم فني للإجراءات التي تتخذها الدول في الرقابة على وسائل التواصل الحديثة؛ كما فعلت "الاتحاد العالمي للاتصالات" في دعمه للهند وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة ودول أخرى في إطار صراعها مع بعض الهيئات، وكذا من خلال عضويتها في هذه المنظمات التي تسعى جاهدة إلى إضفاء الشرعية على آليات التحكم، وكلما زادت حدة الاستقطاب داخل هذه المنظمات وارتفعت درجة تسييسها زاد نفوذها في المجال السيبراني .

- التحالفات داخل المنظمات الإقليمية : فالتنسيق بين الدول ذات التوجه المشابه أصبح يتزايد من خلال المنظمات الإقليمية كمنظمة "شنغهاي للتعاون (SCO)" ، التي تسعى إلى تبادل المعلومات وتنسيق السياسات حول جملة واسعة من القضايا الثقافية والاقتصادية، والهواجس الأمنية، على رأسها سياسات الفضاء الإلكتروني، ومن أشهر ما أصدرته المنظمة بيان حول "الإرهاب المعلوماتي" سنة 2010.

-التعاون الثنائي: وهو أسلوب شائع للتحكم في النت وهذا باستغلال العلاقات الثنائية بين الحكومات و تبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال، والتي تتخذ في الغالب طابع السرية.

-الآليات غير الرسمية: وهي الأساليب والطرق التي تستخدمها هيئات غير رسمية كالمنظمات الدولية غير الحكومية والشركات الخاصة العاملة في المجال التكنولوجي والمعلوماتي، فهذه القنوات والآليات غير الرسمية، فرضت من خلال ممارساتها - عبر نقل الأفكار، والطرق والمهارات والتكنولوجيات الخاصة بالتحكم في الفضاء الإلكتروني - فرضت قواعد وأعراف خاصة في هذا المجال.

ونشير في ختام هذا العنصر إلى بعض التحديات التي تواجه مسار الحوكمة : أولها التحدي التقني الذي يعني التطور السريع للتكنولوجيا بما يفوق سرعة تطور القوانين واللوائح، هذه الأخيرة - بصورتها التقليدية- بدورها تواجه صعوبات انزائها على الواقع الرقمي، ثم نجد التحيات الاجتماعية أي تأثير الفضاء الرقمي على العلاقات الاجتماعية والثقافية وانعكاس ذلك على الاقتصاد والعمل.

خاتمة :

عموما سيضل موضوع حوكمة الفضاء الرقمي مجالا للصراع والتنافس الدولي يسعى كل طرف بطرق مختلفة لفرض أطره التنظيمية بما يسمح بتحقيق أهدافه، وحفظ مصالحه، وهذا ما يرسم صراعات الهيمنة المعاصرة في ساحات تتضارب فيها المصالح، وتتقاطع حولها السياسات وتختلف - في طبيعتها وخصائصها وأنماط إدارة التفاعلات فيها- عن الساحات التقليدية . مبادرات كثيرة ونقاشات أكثر شهدتها منتديات حوكمة الإنترنت سعيا لضمان فضاء رقمي حر للجميع بما يضمن حق الجميع في الاتصال والخصوصية والوصول إلى المعلومات، وهو ما يتفق مع المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي ضمنت حرية الرأي والتعبير، واستقاء الأفكار والأخبار ونشرها بأي وسيلة بغض النظر عن الحدود الجغرافية .

لكن الفراغات الدولية في مجال تنظيم الفضاء الرقمي وقلة بل وانعدام ضمانات الحماية من تشريعات وقوانين دولية من شأنه تشجيع الهيمنة والتحكم في هذا الفضاء عبر طرق ووسائل وأساليب غير مشروعة كالتجسس، والجريمة الإلكترونية، والتي يكون مصدرها أطرافا فواعل رسمية وغير رسمية، وبناء عليه نطرح جملة من الاقتراحات هي بمثابة توصيات في مجال حوكمة الفضاء الإلكتروني الرقمي:

- يجب العمل بداية على توفير الأطر القانونية التي تحمي الخصوصية وتضبط البيانات عن طريق تشجيع استخدام التكنولوجيات المساعدة على ذلك، وتشديد القيود فيما يخص الوصول إلى البيانات الشخصية وألا يتم ذلك إلا وفقا للقانون، ولا بد أن تتناسب هذه البيانات والمعلومات المجمعة مع الغرض المشروع الذي جمعت على أساسه، ويستلزم هذا الأمر صدور تشريعات ومدونات ولوائح تنظيمية تركز وتضمن حماية البيانات الشخصية وتمنع التدخل في المحتويات الإلكترونية. وتكفل حقوق الضحايا والمتضررين .

- ضمان تمثيل أصحاب المصالح المختلفة عند سن أي تشريعات على المستوى الوطني أو الدولي تتعلق بالجرائم السيبرانية. مع عدم استغلال هذه الجرائم للسيطرة على الفضاء السيبراني ولكنما العمل على نشر الوعي بوجود تكنولوجيات حديثة لمكافحة الجريمة السيبرانية .

- أما فيما يخص حماية النشء والأطفال فيمكن ذلك عن طريق وضع معايير لتمكين الأطفال وأسرهم من تحديد المحتوى المناسب عبر الإنترنت وتطوير نظم التحقق من السن وتطبيق دليل حقوق الإنسان للأطفال والناشئة .

- إشاعة روح المنافسة وتشجيعها في الفضاء الرقمي باعتبارها أساس تحسين جودة أي خدمة، وذلك بإلغاء الاحتكار من جانب حكومات الدول باعتبار الإنترنت وسيلة من وسائل التعبير عن الرأي ولا يجوز وضع قيود على الأنشطة المختلفة عبر الإنترنت .

وختاماً نقول إن حوكمة الفضاء الرقمي تتطلب إيجاد مؤسسات شرعية ومشروعة وفعالة لوضع سياسات وتشريعات عالمية متخصصة تحدد شكل وإجراءات محددة يتم العمل وفقاً لها وتحضى بإجماع أصحاب المصلحة المتنوعين والمتصارعين أحياناً، وتحقيق الاعتدال المطلوب والتوازن الدقيق بين حرية وانفتاح الانترنت من جهة، وبين سيادة الدول وسلطة الحكومات من جهة أخرى وهذا ما لم يتحقق بعد .

الهوامش:

¹ - شيماء الزناتي، "ما هو الفضاء الرقمي؟"، نشرت بتاريخ : 2023/11/30 على الموقع :

<https://maqall.net/education/what-is-digital-space> شوهد في : 2024/02/19.

² - Birdwell, M Bodine and Robert Mills.. War Fighting in Cyberspace: Evolving Force Presentation and Command and Control. Air University, Maxwell AFB, Al Air Force Research Institute 2011 .p8.

³ - اعرمان طه عبدالرحمن عمران، "الفضاء السيبراني إطار مفاهيمي في ضوء نظريات العلاقات الدولية"، موقع المركز الديمقراطي العربي ، نشر بتاريخ : 11/ماي/2024، الرابط :

<https://democraticac.de/?p=96508>، تم التصفح بتاريخ : 22 . 06 . 2024.

⁴ - المرجع السابق .

⁵ - Kurbalija, Jovan. *An Introduction to Internet Governance*. th edition. Msida, Malta Geneva Belgrade: DiploFoundation. 2016. p06.

وانظر كذلك : ابراهيم عرب: "حوكمة الانترنت"، نشر بتاريخ: 2016/08/24 ، الرابط :

<http://blogs.aljazeera.net/Blogs/2016/8/24/>. 2024/08/14: تصفح بتاريخ :

⁶ -DeNardis, Laura.. *Protocol Politics: The Globalization of Internet Governance*. Information Revolution and Global Politics. Cambridge, Mass: MIT Press. 2009.p51.

⁷ - على سبيل المثال التعريف الصادر عن الاجتماع العالمي لأصحاب المصلحة من أجل مستقبل الإنترنت (NetMundial) في ساو باولو بالبرازيل عام 2014.

⁸ - أنظر : <http://sitcegypt.org/?p=1679&lang=ar#sthash.N4SUXJ5r.dpu>

⁹ هو إعلان عبر الإنترنت لعام 2012 للدفاع عن الحريات على الإنترنت وقعه عدد من المنظمات والأفراد البارزين. ومن أبرز الموقعين منظمة العفو الدولية ومؤسسة الحدود الإلكترونية ومراسلون بلا حدود ومؤسسة موزيلا وآخرون . أنظر :

عثمان كباشي : "حرية الإنترنت في تقرير فريدوم هاوس.. الرقابة على كل شيء"، معهد الجزيرة للإعلام، نشر بتاريخ: 2017/07/11، الرابط : <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/901> | شوهدي في: 2024/11/03.

¹⁰ - انظر في ذلك تقرير الجزيرة نت عبر

الرابط : <http://www.aljazeera.net/home/getpage/12835b50-a872-4466-b351-a0204482c134/085ba7fd-f4db-4aae-b278-7fb7911160d2> | شوهدي في : 2024/05/16.

¹¹ - منتدى حوكمة الإنترنت (IGF) ويجمع المنتدى جميع أصحاب المصلحة في مناقشة حوكمة الإنترنت والحوار السياسي بما في ذلك المجتمع التقني والأكاديمي، على أساس متساوٍ. وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة رسميًا عن إنشاء منتدى حوكمة الإنترنت في يوليو 2006. وقد انعقد لأول مرة سنة 2006 ويعقد اجتماعًا سنويًا منذ ذلك الحين. أنظر : موقع الأمم المتحدة، الرابط :

<https://www.un.org/ar/desa/igf-2018> | شوهدي في : 2024/07/15.

¹² - نوران شفيق : "حوكمة الإنترنت: أبعاد الصراع على إدارة الفضاء الإلكتروني" ، نشر بتاريخ : 12 / 07 / 2014 :

<https://futureuae.com/ar/Author/Index/341/%D9%86%D9%88%D8%B>

شاهد بتاريخ : [1%D8%A7%D9%86-%D8%B4%D9%81%D9%8A%D9%82](https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/1%D8%A7%D9%86-%D8%B4%D9%81%D9%8A%D9%82)

2023/04/24.

¹³ - عمران طه عبدالرحمن عمران، المرجع السابق .

¹⁴ - لمزيد من التوسع يمكن زيارة الرابط : [/https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item](https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item)

بتاريخ : 2018-07-12

¹⁵ - ابراهيم عرب: "حوكمة الانترنت" نشر على موقع :

<http://blogs.aljazeera.net/Blogs/2016/8/24> بتاريخ : 2016/08/14 . شاهد يوم :

2023/09/15.

¹⁶ - محمد الرضواني ، "وسائل الإعلام الاجتماعي، وسائل للتحرر أم التحكم؟"، تقديم لكتاب "تكنولوجيا

التحرر: وسائل الإعلام والكفاح في سبيل الديمقراطية" لـ"لاري دايموند" و"مارك بلاتنر، الرابط :

<http://www.mominoun.com/articles> بتاريخ : 2023/02/04.

¹⁷ - علما أن هجمات القرصنة تترك آثارًا مكلفة على أصحاب المواقع والمستخدمين، ومنتجي المحتويات،

والشركات المستضيفة للمواقع المستهدفة.

¹⁸ - المرجع السابق .